

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ⲉⲃⲟⲩⲏⲛⲓ ⲛⲓⲥⲩⲟⲩⲟⲩ
ⲁⲓⲐⲟⲩⲥⲭⲏⲛⲓ ⲛⲓⲐⲟⲩⲉⲧ



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(الفصل 100 من الدستور)

مجلس النواب

الإثنين 27 رمضان 1442 (10 ماي 2021)

جواب رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري:

"التدابير الحكومية لتفعيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية"

الفهرس

3.....	توطئة
7.....	التزامات الحكومة و إنجازاتها في المجال الاجتماعي
11.....	التدابير المتخذة من طرف الحكومة لإنجاح تعميم الحماية الاجتماعية.....
11	1.الجدولة الزمنية للتنزيل
11	2.التأطير القانوني
15	3.التأطير المؤسسي
16	4.تحسين منظومة الاستهداف
16	5.تعبئة مصادر التمويل وضمان استدامتها
18.....	الإجراءات الواكبة لتنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية.....
18	1.الإصلاح العميق للمنظومة الصحية الوطنية
19	1.تثمين الموارد البشرية الصحية
19	2.تأهيل العرض الصحي
20	3.إرساء حكامه جديدة للمنظومة الصحية
20	4.إحداث نظام معلوماتي مندمج
21	2.مواصلة تحسين مجال الرعاية الاجتماعية
21	1.برامج الدعم الاجتماعي في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي
23	2.برامج الرعاية والإدماج الاجتماعي
26	3.البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030 "مغرب التمكين"
27	4.إصلاح مؤسسات الرعاية الاجتماعية
27	5.تنظيم وهيكله مجال العمل الاجتماعي
28.....	خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين.

توطئة

بداية يطيب لي أن أجدد اللقاء بكم في هذه الجلسة التي تنعقد في أجواء النفحات المباركة للأيام الأواخر من شهر رمضان الفضيل، نسأل الله عز وجل أن يجعلها أيام خير ويمن وبركات للجميع، وأن يرفع عنا الوباء وأن يحفظ بلادنا والإنسانية جمعاء من كل سوء.

ثم أتوجه بالشكر للسيدات والسادة النواب المحترمين على تفضلهم بطرح أسئلتهم في موضوع "التدابير الحكومية لتفعيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية"، وهو موضوع بالغ الأهمية، يفرض علينا جميعاً، كل في إطار اختصاصه ومسؤولياته، العمل على توفير الانخراط الجماعي الواسع لإنجاحه وتحقيق أهدافه.

إن هذا الورش الاجتماعي الكبير، يتجاوز الولاية الحكومية الحالية، ويفرض علينا جميعاً النأي به عن أي حسابات ضيقة، وألا نستحضر فيه سوى المصلحة العامة، وتحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات، وتحقيق كرامتهم.

لقد حقق المغرب نجاحات في عدة أورش كبرى، مثل الإنجازات الضخمة في البنيات التحتية الأساسية واللوجستية. فحرص خلال السنوات الماضية على توفير حاجات البلاد من هذه البنيات، وما زال مصراً على استكمالها، باعتبارها ضرورة لبناء المغرب الحديث ومواكبة الإقلاع الاقتصادي. وقد أسفرت هذه الجهود عن نتائج متميزة، حظيت بتزكية جلاله الملك حفظه الله، حيث قال في خطابه السامي بمناسبة الذكرى العشرين لعيد العرش المجيد "لقد أنجزنا نقلة نوعية، على مستوى البنيات التحتية، سواء

تعلق الأمر بالطرق السيارة، والقطار فائق السرعة، والموانئ الكبرى، أو في مجال الطاقات المتجددة، وتأهيل المدن والمجال الحضري".

قبل أن ينبه جلالته في نفس الخطاب إلى أن " أن آثار هذا التقدم وهذه المنجزات، لم تشمل، بما يكفي، مع الأسف، جميع فئات المجتمع المغربي"، وهو ما يفرض التركيز على التنمية البشرية والعناية بالسياسات الاجتماعية، لكسب "رهان العدالة الاجتماعية والمجالية: لاستكمال بناء مغرب الأمل والمساواة للجميع".

وفي إطار هذا التوجه الاجتماعي، الجديد والمتجدد، للمغرب، يندرج هذا الورش الكبير، وهو أيضا التوجه الذي التزمت به الحكومة في برنامجها، وكرست له حيزا كبيرا من جهودها.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين.

يحظى الورش الاجتماعي، كما في علمكم، بعناية كريمة واهتمام خاص من قبل جلالة الملك محمد السادس نصره الله، من منطلق حرص جلالته على تمتيع كافة المواطنين والمواطنات، ولا سيما الفئات الفقيرة والهشة، بالدعم والحماية الاجتماعيين، بما يصون كرامتهم ويحفظ التماسك الاجتماعي، ويشكل رافعة لإدماج القطاع غير المهيكل، في النسيج الاقتصادي الوطني.

ولا أدل على ذلك من المكانة المتميزة التي يحتلها هذا الموضوع في الخطاب الملكية السامية، آخرها الخطاب السامي لعيد العرش المجيد في يوليوز 2020 والخطاب السامي في افتتاح السنة التشريعية للبرلمان في أكتوبر 2020، واللذين دعا فيهما جلالته إلى إطلاق عملية تعميم التغطية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة بشكل تدريجي على مدى السنوات الخمس المقبلة، وبلورة مخطط عملي شامل لتنزيل هذا الإصلاح، يتضمن البرنامج الزمني والإطار القانوني وخيارات التمويل، وكذا آليات الحكامة المعتمدة،

بتنسيق مع كافة الشركاء الاجتماعيين، كما دعا جلالته إلى إصلاح عميق للأنظمة والبرامج الاجتماعية المعمول بها، لا سيما من خلال تفعيل السجل الاجتماعي الموحد. ووفقا للتوجهات الملكية السامية، يتضمن مشروع تعميم الحماية الاجتماعية المحاور الأربعة التالية:

- **تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة 22 مليون مستهدف إضافي، والذي سيغطي تكاليف التطبيب واقتناء الأدوية والاستشفاء والعلاج؛**
- **تعميم التعويضات العائلية لفائدة حوالي سبعة ملايين طفل في سن التمدرس، تستفيد منها ثلاثة ملايين أسرة؛**
- **توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد لحوالي خمسة ملايين من المغاربة، الذين يمارسون عملا، ولا يستفيدون من معاش؛**
- **تعميم الاستفادة من التأمين على التعويض على فقدان الشغل، بالنسبة للمغاربة الذين يتوفرون على عمل قار.**

وقد حرص جلالته، يوم 14 أبريل 2021، على ترأس حفل إطلاق تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية وتوقيع ثلاث اتفاقيات -إطار تهم تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا:

- **تتعلق الاتفاقية-الإطار الأولى بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة التجار، والحرفيين، والمهنيين، ومقدمي الخدمات المستقلين الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو لنظام المقاول الذاتي أو لنظام المحاسبة، والذي يهم ما يفوق 800 ألف منخرط.**
- **أما الاتفاقية الإطار الثانية فتخص تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الحرفيين ومهنيي الصناعة التقليدية، والذين يصل عددهم إلى حوالي 500 ألف منخرط.**

■ وتعلق الاتفاقية الإطار الثالثة بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفلاحين، والذين يبلغ عددهم حوالي 1,6 مليون منخرط.

ويشكل هذا الورش الوطني الهام والمشروع المجتمعي المتميز ثورة اجتماعية حقيقية ببلادنا بقيادة جلاله الملك حفظه الله، وهو مفخرة للمغرب وللمغاربة، ويحظى بإجماع وطني لكافة القوى الحية للأمة، لما سيكون له من آثار مباشرة وملموسة في تحسين ظروف عيش المواطنين، وصيانة كرامة المغاربة بمختلف شرائحهم، وتحسين الفئات الهشة، لاسيما في ظل ما يعرفه العالم من مخاطر صحية وتقلبات اقتصادية.

ونحن واعون بثقل المسؤولية، وعازمون على إنجاح هذا الورش، وتوفير شروط حسن تنزيل مراحلته المقبلة.

وجوابا على أسئلة السيدات والسادة النواب، سأخصص محورا أول للتدابير المتخذة من طرف الحكومة لإنجاح تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية، فيما سأنتظر، في محور ثان، إلى التدابير المواقبة والمصاحبة لهذا الورش.

وقبل ذلك سأعرض باختصار التزامات الحكومة وإنجازاتها في المجال الاجتماعي، وهي الإنجازات التي شكلت منطلقا قويا لتسريع تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

التزامات الحكومة وإنجازاتها في المجال الاجتماعي

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين.

كما سبق وأن أعلنت عن ذلك، فإن إطلاق هذا الورش تشريف لهذه الحكومة وتكليف، أهني بمناسبة أعضاء الحكومة جميعهم، ومن خلالهم مسؤولي وأطر القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية، على شرف الاضطلاع بتنزيله.

كما أن إنجاز هذه المهمة الجليلة، سيكون إن شاء الله خير خاتمة لعمل الحكومة، التي حرصنا منذ بدايتها أن تكون اجتماعية بامتياز، والتي تَشَرَّفَتْ، طوال مدة ولايتها، بتوجيهات ورعاية كريمة من جلالة الملك في المجال الاجتماعي، وهو ما ساعدها على تحقيق عدد من الإنجازات الاجتماعية غير المسبوقة، والوفاء بالتزاماتها في البرنامج الحكومي.

ومعلوم أن الحكومة أولت اهتماما خاصا بالمجال الاجتماعي، وسطرت في برنامجها الحكومي عددا من الإصلاحات والإجراءات، التي تدخل في مجال تطوير وتوسيع الحماية الاجتماعية وتحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، ومن ضمن التزاماتها، أكتفي بالتذكير بما يلي:

- إخراج نظام التغطية الاجتماعية للعمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة إلى حيز الوجود، والذي يهدف إلى التغطية التدريجية لحوالي 5 ملايين وذوي حقوقهم ابتداء من سنة 2018، بدءا بالفئات المنظمة مع إجراء الدراسات الخاصة بالفئات الأخرى؛
- تحسين وتبسيط شروط الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل؛
- تنظيم مناظرة وطنية لتطوير نجاعة والتقائية سياسات ومؤسسات وبرامج التنمية الاجتماعية؛
- إرساء التقائية وتكامل السياسات الاجتماعية العمومية وتطوير حكامه الدعم

الاجتماعي وتعزيزه؛

- تقوية أنظمة الرعاية الاجتماعية ودعم الأسرة والطفولة والفئات الهشة؛
- وضع نظام لرصد الفئات الفقيرة والهشة واعتماد قاعدة معطيات موحدة خاصة بهذه الفئات، وذلك بهدف ضمان استهدافها بشكل أكثر عدلا وفعالية.
- وللوفاء بهذه الالتزامات وضمان التنزيل الأمثل لها، بدأت الحكومة بتشخيص وضعية المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية بمكوناتها، التأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، وهو ما أظهر وجود جملة من النقائص على مستوى تعدد البرامج الاجتماعية وتداخلها وتنوع الفاعلين والمتدخلين فيها، وقصورا في آليات الاستهداف، فضلا عن تعدد آليات التمويل وإشكالية استدامته، مع ما يستتبع ذلك من محدودية نجاعة هذه البرامج وأثرها على المواطن.

وانطلاقا من هذا التشخيص اعتمدت الحكومة مقاربة شاملة للإصلاح، من خلال تحديد أربعة مجالات كبرى لهذا الإصلاح:

- إعداد سياسة مندمجة لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية؛

- توسيع التغطية الصحية الأساسية؛

- تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية؛

- إرساء منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي.

ولتتبع تنزيل هذه الأوراش وضمان التقائيتها، أحدثت الحكومة في مارس 2018، ولأول مرة، لجنة وزارية لحكامة وقيادة هذا الإصلاح، ولجنة تقنية بين وزارية للدعم، بالإضافة إلى أربع لجان موضوعاتية دائمة، كل واحدة منها مكلفة بورش من الأوراش الأربعة المذكورة أعلاه.

كما أطلقت الحكومة استشارات واسعة حول ورش إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، توجت بتنظيم المناظرة الوطنية الأولى للحماية الاجتماعية في نونبر 2018، والتي شكلت فرصة لتدارس الإكراهات الهيكلية التي يعرفها المجال، وتحديد الأوراش التي تستلزم اعتماد برامج وسياسات عمومية ذات فعالية كبرى.

وقد أسفرت هذه المشاورات عن سياسة عمومية مندمجة للحماية الاجتماعية بالمغرب 2020-2030، تهدف إلى تنفيذ تصور موحد لمنظومة الحماية الاجتماعية في بلادنا، بما يُمكن من ربح الرهانات الكبرى في هذا المجال، والمتمثلة أساسا فيما يلي:

✓ التعميم، من خلال توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل جميع الشرائح الاجتماعية التي تعاني من الفقر والهشاشة وفق مبادئ العدل والإنصاف والاستحقاق؛

✓ التوحيد، من خلال ضمان التقائية وانسجام البرامج القائمة، وتحقيق التكامل فيما بينها، وتقليص عدد المتدخلين وتوحيد البرامج قدر الإمكان؛

✓ الحكامة، عبر إرساء نظام استهداف أكثر نجاعة وفعالية وشفافية من خلال مشروع السجل الاجتماعي الموحد، الذي سيمكن من توفير المعطيات الضرورية المتعلقة بالفئات في وضعية صعبة واحتياجاتها لخدمات المساعدة الاجتماعية، ورقمنة تدبير الخدمات الاجتماعية؛

✓ التجويد، عبر التحسين المستمر لجودة برامج الحماية الاجتماعية، وتطوير الهندسة الاجتماعية وأجهزة ووسائل الرصد واليقظة الاجتماعية، لرصد الظواهر الاجتماعية، وكذا المخاطر التي تتعرض لها الفئات المستهدفة.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين.

لا شك أن موضوع الجلسة اليوم لا يتسع لاستعراض نتائج وحصيلة عمل الحكومة في المجال الاجتماعي، لكن التقييم الموضوعي، الذي تعززته المعطيات الرسمية، والذي ينأى بنفسه عن الحسابات السياسية، ولا ينجس في تكريس النفس السلبي والإحباط المدمر، يبرز أن المغرب شهد تطورا مطردا ما بين 2017 و2019 على مستوى أغلب المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية (الفقر، الهشاشة، الفوارق الاجتماعية، الشغل، نسب التمدرس، الهدر المدرسي، صحة الأمهات عند الإنجاب...)،

قبل أن يصطدم هذا التقدم الإيجابي بصخرة الجائحة وتداعياتها البليغة، شأن المغرب في ذلك شأن بقي دول العالم.

لكن، بفضل الله تعالى، وبالتلاحم الوطني، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، وبفضل الدينامية الإيجابية التي كانت تعرفها بلادنا قبل حدوث الجائحة، والإجراءات النوعية وغير المسبوقة المتخذة خلال فترة الجائحة، تمكّن المغرب من تخفيف التداعيات وتجنب الأسوء، صحيا، واقتصاديا، واجتماعيا.

إننا على أتم الوعي بصعوبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها تداعيات الجائحة، لكننا نبقى متفائلين، إذ أن أغلب التقارير الوطنية، وكذا المقارنات الدولية، تبرز أن بلادنا والله الحمد، حققت نتائج مشرفة مقارنة بدول مجاورة، واستطاعت اتخاذ قرارات وإجراءات لريح رهان الصمود، وتوفير أفضل الظروف لما بعد الجائحة، لتحقيق الإصلاح الاجتماعي والإقلاع الاقتصادي المنشودين.

فعلى الرغم من الرغم من ظروف الجائحة، ومن النقص الحاد في مداخيل المالية العمومية سنة 2020، والنقص المرتقب في سنة 2021، استمرت بلادنا، بتوجيهات ملكية سامية، في تنزيل الإصلاحات الأساسية والبرامج والأوراش الكبرى، ومن ذلك مواصلة تنزيل القانون الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين، وإنجاز البنيات التحتية الكبرى والأساسية، والرفع من المجهود الاستثماري العمومي، ومواصلة تنزيل ورش اللاتمرکز الإداري، وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وتحسين مناخ الأعمال، وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وإصلاح المؤسسات العمومية، وتعويض الواردات بالمنتوج المحلي، وغيرها...

وبعد كل هذا التراكم الإيجابي في المجال الاجتماعي خلال هذه الولاية الحكومية، فإن ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي دشنه جلالته الملك حفظه الله، يُعتبر دفعة قوية لعمل الحكومة في هذا المجال، وهي منخرطة فيه بكل قوة وجدية.

نحن واعدون بثقل المسؤولية، وعازمون على إنجاح هذا الورش، وتوفير شروط حسن تنزيل مراحلته المقبلة.

التدابير المتخذة من طرف الحكومة لإنجاح تعميم الحماية الاجتماعية

أ. الجدولة الزمنية للتنزيل

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، وضعت الحكومة جدولة زمنية لتعميم الحماية الاجتماعية الشاملة، بشكل تدريجي، على مدى 5 سنوات، كما يلي:

- 2021-2022: تعميم التأمين الإجباري عن المرض، وذلك بتوسيع الاستفادة من هذا التأمين ليشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية، وفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا خاصا، حيث سيتمكن 22 مليون مستفيد؛
- 2023-2024: تعميم التعويضات العائلية، وذلك من خلال تمكين الأسر التي لا تستفيد من هذه التعويضات من الاستفادة، حسب الحالة، من تعويضات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة أو من تعويضات جزافية؛
- 2025: تعميم الاستفادة من التقاعد ليشمل الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من أي معاش، من خلال تنزيل نظام المعاشات الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ليشمل كل الفئات المعنية، وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل لتشمل كل شخص متوفر على شغل قار، من خلال تبسيط شروط الاستفادة من هذا التعويض وتوسيع الاستفادة منه.

ب. التأطير القانوني

تسهر الحكومة على اتخاذ كافة التدابير ذات الطابع القانوني لضمان تنزيل سلس وفعال لورش تعميم الحماية الاجتماعية.

إذ حرصت الحكومة على تحيين وملاءمة الترسانة القانونية المؤطرة لمجال الحماية الاجتماعية، لا سيما من خلال:

- إصدار القانون الإطار للحماية الاجتماعية، الذي صادق عليه البرلمان، والذي

يحدد الأحكام والمبادئ والتوجهات والآليات المؤطرة لعمل الدولة في مجال الحماية الاجتماعية، لا سيما فيما يتعلق بالحكامة والتمويل؛

■ مشروع تعديل القانون رقم 65.00 المتعلق بمدونة التغطية الصحية الأساسية، بهدف إرساء أسس التغطية الصحية الشاملة، من خلال وضع تأمين صحي إجباري لفائدة الفئات الفقيرة والهشة على أساس معايير الأهلية الحالية لنظام المساعدة الطبية (RAMED)، في انتظار تفعيل السجل الاجتماعي الموحد، مع منح تدبير هذا النظام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وبخصوص فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، فقد حُدِّدَت نسبة الاشتراك فيما يخص التأمين الإجباري الأساسي عن المرض في 6.37% من الدخل الجزافي المطبق على الصنف الذي ينتهي إليه المؤمن (مرسوم رقم 2.18.623 الصادر في 17 يناير 2019)، واختيار سلة علاجات مطابقة للتأمين الصحي الإجباري لمستخدمي القطاع الخاص، فضلا عن تعزيز مهام الوكالة الوطنية للتأمين الصحي كهيئة للرقابة والضبط في هذا المجال؛

■ مشروع تعديل القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، والذي يروم، على الخصوص، تبسيط مساطر التسجيل وتحصيل و سداد الاشتراكات، وتقليص المدة الضرورية لبدء استفادتهم من النظام، وإدراج فئات المهنيين الخاضعة للدخل الجزافي من خلال المساهمة المهنية الموحدة أو نظام المقاول الذاتي للاستفادة من خدمات هذا النظام؛

■ مشروع تعديل القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، والذي يروم، على الخصوص، تبسيط مساطر التسجيل وتحصيل و سداد الاشتراكات، مع اعتبار نظام المعاشات اختياريا بالنسبة للفئات المعنية

خلال فترة انتقالية يتم على إثرها التسجيل تلقائيا برسم نظام المعاشات على أساس طلب التسجيل الذي تقدم به المنخرط للاستفادة من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالفئات المعنية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذين القانونين المؤسسين والمؤطرين صدرا في يونيو وديجنبر 2017، وشرعت الحكومة مباشرة بعد ذلك في التنزيل الفعلي لمقتضياتهما من خلال اعتماد نصوصهما التطبيقية، وقد انطلقت الاستفادة الفعلية لعدد من الفئات من خدمات التغطية الصحية وفق هذا النظام، وتشرفت شخصا بتسليم الشهادات لأوائل المستفيدين يوم 26 أبريل 2021.

■ مشروع تعديل القانون الإطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وعرض العلاجات، لملاءمته مع متطلبات ورش إصلاح المنظومة الصحية الوطنية، وذلك من خلال التأكيد على ضرورة احترام مسلك العلاجات، وإصلاح مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، والتنصيب على إحداث وظيفة عمومية صحية، وإحداث نظام معلوماتي مندمج، بالإضافة إلى إحداث هيئات التدبير والحكامة؛

■ مشروع تعديل الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، بهدف ملاءمته مع متطلبات ورش تعميم التغطية الاجتماعية.

كما تواصل الحكومة المصادقة على مشاريع المراسيم المتعلقة بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات الخاصة بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، حسب الفئات المهنية، حيث تمت المصادقة على مشروع المرسوم الخاص بفئة الأطباء، وفئة المهندسين المعماريين، لتضاف إلى المراسيم التي تم إصدارها، والمتعلقة بفئات العدول، والقوابل والمروضين الطبيين والمرشدين السياحيين والمفوضين القضائيين.

وتستمر الحكومة في إجراء المشاورات مع الفئات المتبقية لتسريع انخراطها في نظام التغطية الصحية الأساسية، سواء تعلق الأمر بالفئات المعنية بالاتفاقيات الثلاث التي وقعت أمام جلالته الملك حفظه الله، أو تلك التي تهم فئات أخرى مثل الفنانين وسائقي سيارات الأجرة والصيادلة والمهنيون شبه الطبيين وأطباء الأسنان والنساج والتراجمة والصناع التقليديين والفلاحين والمقاولين الذاتيين.

كما تعمل الحكومة على مواكبة الفئات المعنية بنظام المساهمة المهنية الموحدة لتسريع انخراطها في نظام الحماية الاجتماعية، ويشكل هذا الانخراط مدخلا أساسيا لإدماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني، باعتباره حافزا للعاملين بهذا القطاع في الاندماج في القطاع المهيكل للاستفادة من الامتيازات التي ستوفرها لهم الحماية الاجتماعية. وقد قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتسيير تسجيل المعنيين لديه، من خلال شبكة خدمات القرب الشريكة المنتشرة في أنحاء التراب الوطني. ونحن على يقين أن هذه الجهود والإجراءات ستجنب فئات عريضة من العاملين وضعيفة الهشاشة التي وجدوا أنفسهم فيها بسبب الجائحة، لا سيما أن وضعيتهم القانونية حالت، في عدد من الحالات، من استفادتهم من الدعم الذي تم تخصيصه للأجراء المصروح بهم في القطاعات المتضررة، وهو الدعم الذي قررت الحكومة تمديد الاستفادة منه.

كما عرفت التغطية الصحية المجانية للطلبة –بفضل تسهيل الإجراءات- تطورا سريعا، فانتقل عدد الطلبة المستفيدين من 70 ألفا سنة 2018 إلى حوالي 300 ألف حاليا.

وبالموازاة مع هذا الورش القانوني المتعلق بتنزيل الحماية الاجتماعية، عملت الحكومة في مجال الرعاية الاجتماعية على ما يلي:

■ إعداد مشروع القانون رقم 45.18 المتعلق بالعاملين الاجتماعيين، الذي صادق عليه مجلس الحكومة في 28 مايو 2020، وأحيل على المؤسسة التشريعية

الموقرة، ويهدف إلى تنظيم مهنة العامل الاجتماعي، وتحديد شروط ممارستها، والصلاحيات الموكلة للعاملين الاجتماعيين، وشروط مزاولتهم لهذه المهنة.

■ إعداد مشروع قانون لتغيير وتتميم القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين، يهدف، في انسجام مع ثوابت المغرب الدينية وما ينص عليه الفصل 32 من الدستور ومقتضيات الاتفاقية الدولية ذات الصلة، تجويد القانون الجاري به العمل وتلافي بعض ثغراته.

■ استصدار القانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 23 أبريل 2018، والذي يحدد شروط فتح هذه المؤسسات وتديريها. كما شرعت الحكومة في اعتماد نصوصه التطبيقية، حيث صادق مجلس الحكومة بتاريخ 17 دجنبر 2019 على مشروع مرسوم رقم 2.19.639 بتطبيق بعض أحكام هذا القانون.

III. التأطير المؤسسي

لتوفير شروط النجاعة والفعالية، ينصب عمل الحكومة أساسا على تطوير الجوانب التديرية المتعلقة بحكمة الهيئات المدبرة لأنظمة الحماية الاجتماعية. وفي هذا الإطار، تعمل الحكومة على ما يلي:

■ تنفيذ الإصلاح المؤسسي المتعلق بالصندوق المغربي للتأمين الصحي بعد تحويله إلى مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، ليحل محل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في تدير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالقطاع العام، بما يمكن من تحسين حكمة وقيادة أنظمة التغطية الصحية؛

■ إصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتأهيله لمواكبة ورش تعميم الحماية الاجتماعية، من خلال توسيع مهامه ومراجعة قواعد حكامته لإضفاء المرونة اللازمة لنجاعة تدير أنظمة الحماية الاجتماعية الموكول له بتديريها، وتمكينه من الآليات الضرورية للقيام بالمهام المنوطة به على أحسن وجه؛

- إصلاح الوكالة الوطنية للتأمين الصحي من أجل تعزيز مهامها كهيئة للرقابة والضبط في مجال التغطية الصحية الأساسية؛
- اعتماد هيئة موحدة لتدبير مختلف أنظمة الحماية الاجتماعية تنفيذاً لمقتضيات القانون الإطار رقم 09.21؛
- إحداث آلية للقيادة تسهر، بصفة خاصة، على تتبع تنفيذ الإصلاح وتنسيق تدخلات مختلف الأطراف المعنية.

IV. تحسين منظومة الاستهداف

يهدف تحسين نظام الاستهداف إلى ضبط الشروط الموضوعية الواجب توفرها في الفئات الاجتماعية المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية، وتعزيز الانسجام فيما بينها ضماناً لتحقيق فعالية ونجاعة النفقات المرتبطة بها.

وفي هذا الإطار، فقد سبق للحكومة أن أعدت القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، الذي نشر بالجريدة الرسمية في يناير 2021، وتعمل الحكومة حالياً على تنزيل مقتضياته حيث صادقت في هذا الإطار على مرسومه التطبيقي الذي يضع الإطار المؤسسي المتعلق بالوكالة الوطنية للسجلات.

وينصب العمل حالياً على إنجاز منصتين رقميتين، ويتعلق الأمر بـ "السجل الوطني للسكان" و"السجل الاجتماعي الموحد"، لتوفير آليات موحدة لتسجيل واستهداف المستحقين للدعم بناء على نظام تنقيط عام، وكذا التحقق من صدقية البيانات المصرح بها من طرف المستفيدين من برامج الدعم.

وستدخل هاتان المنصتان الخدمة سنة 2022 في إطار تجربة نموذجية كمرحلة أولى، في أفق تعميمها على مجموع التراب الوطني بين 2023 و2025.

V. تعبئة مصادر التمويل وضمان استدامتها

بناء على الفرضيات التي تم اعتمادها، سيصل المبلغ الإجمالي لتنزيل مختلف مكونات ورش تعميم الحماية الاجتماعية إلى أكثر من 51 مليار درهم سنوياً، موزعة حسب المحاور التالية:

- تعميم التأمين الاجباري الأساسي عن المرض: 13,8 مليار درهم؛
- تعميم التعويضات العائلية: 19,8 مليار درهم؛
- توسيع قاعدة المنخرطين في نظام التقاعد: 16,5 مليار درهم؛
- تعميم الولوج للتعويض عن فقدان الشغل: 1 مليار درهم.

وسيتم تمويل هذا الإصلاح على نظامين:

✓ نظام قائم على المساهمة: بالنسبة للأشخاص الذين تتوفر لديهم القدرة على المساهمة في تمويل التغطية الاجتماعية. إذ سيتم التكفل بتمويل تعميم التغطية الاجتماعية في حدود 28 مليار درهم في إطار هذا النظام، بما في ذلك اشتراكات العمال غير المأجورين في إطار المساهمة المهنية الموحدة التي تم إدراجها في إطار قانون المالية لسنة 2021؛

✓ نظام تغطية تضامنية غير قائم على المساهمة: بالنسبة للأشخاص الذين لا تتوفر لديهم القدرة على المساهمة، بكلفة تناهز 23 مليار درهم. وسيتم تمويل هذا النظام، على الخصوص، من خلال إعادة التوزيع التدريجي للموارد المخصصة حالياً لتمويل نظام راميد والتحويلات (تيسير، دعم الأرامل، ...) وتعبئة موارد ضريبية جديدة: المساهمة التضامنية المدرجة في إطار قانون المالية 2021 (من 4 إلى 5 ملايين درهم) والضريبة الداخلية على الاستهلاك المفروضة على العجالات والمبرمجة في إطار قانون المالية 2021 (200 مليون درهم).

الإجراءات المواكبة لتنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية

يتطلب تنزيل ورش الحماية الاجتماعية اتخاذ جملة من التدابير المواكبة والمصاحبة التي تروم دعم البرامج المدرجة في هذا الورش، وتحقيق الأهداف المتوخاة منها.

1. الإصلاح العميق للمنظومة الصحية الوطنية

تسهر الحكومة على الإصلاح العميق للمنظومة الصحية الوطنية، تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية الداعية إلى إعادة النظر، بشكل جذري، في المنظومة الصحية، وجعل النهوض بقطاع الصحة من المبادرات المستعجلة التي يجب مباشرتها بهدف تحقيق إصلاح حقيقي للقطاع وتوفير خدمة صحية جيدة لعموم المواطنين والمواطنات وفق المعايير الدولية الحديثة، بما يحفظ الصحة العامة للمجتمع، وتصحيح التفاوتات التي تعرفها المنظومة، ومعالجة النواقص التي تعترى تديرها، وإصلاح اختلالات برنامج التغطية الصحية "راميد".

لقد سبق للحكومة أن أعلنت سنة 2018 عن مخطط الصحة 2025 وبدأت في تنزيله، ومع صدور القانون-الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي نص على ضرورة إصلاح المنظومة الصحية الوطنية وتأهيلها لبلوغ هدف تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، عملت الحكومة على إعداد برنامج إصلاحي للمنظومة الصحية ملائم، للاستعداد لمواكبة الضغط المتوقع على النظام الصحي الوطني، في شقيه العام والخاص، بفعل توسيع التغطية الصحية الأساسية لتشمل مستقبلاً 22 مليون مستفيداً جديداً، ضمنهم المستفيدون حالياً من نظام المساعد "راميد".

وانطلاقاً من تشخيص الوضع الحالي الذي مكن من تحديد مظاهر محدودية المنظومة الصحية الحالية، حددت الحكومة أهم مكونات هذا الإصلاح في أربعة مرتكزات أساسية، تهم أساساً تثمين الموارد البشرية وتأهيل العرض الصحي وإرساء حكامه جيدة في القطاع وتطوير نظام معلوماتي مندمج.

1. تـثـمـين المـوـاد البـشـريـة الصـحـيـة

من خلال مراجعة القانون رقم 131.31 المتعلق بمزاولة مهنة الطب لرفع المعوقات والقيود التي يفرضها على مزاولة الأطباء الأجانب بالمغرب، و تحفيز الكفاءات الطبية المغربية المقيمة بالخارج على العودة لأرض الوطن من أجل العمل به والاستقرار به بشكل دائم، وكذا مراجعة القانون-الإطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وعرض العلاجات، الذي أشرت إليه من قبل ضمن التأطير القانوني، لإحداث وظيفة عمومية صحية قصد ملاءمة تدبير الرأس مال البشري للقطاع الصحي مع خصوصيات المهن الصحية، وتحسين جاذبية القطاع الصحي العمومي، وتحفيز العنصر البشري وإصلاح التكوين في المجال الصحي.

وفي نفس الإطار، أطلقت الحكومة منذ 2019 ورش إصلاح منظومة التكوين الطبي، وأحدثت لهذا الغرض لجنة مشتركة موسعة، تضم ممثلين عن المراكز الجامعية الاستشفائية، ومعاهد التكوين الطبي، وأساتذة الطب والصيدلة وطب الأسنان، وكذا ممثلين عن الطلبة، عُهدَ إليها بالتشاور والحوار حول إصلاح التكوين الطبي ببلادنا، من خلال ترصيد عناصر قوته ومعالجة مكامن ضعفه أو اختلاله وتقديم مقترحات عملية تستجيب لمتطلبات واحتياجات الصحة الوطنية. وتجدر الإشارة أن خلاصات عمل هذه اللجنة توجد في مراحلها الأخيرة، وستعمل الحكومة على التسريع بهذا الورش الهام والحيوي.

2. تـأهـيل العـرض الصـحـي

من خلال تدعيم البعد الجهوي عبر تنظيم العرض الصحي الوطني وإحداث خريطة صحية جهوية، وأجراً البرنامج الطبي الجهوي، وتأهيل المؤسسات الصحية وتعزيز شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية وتطوير الصحة المتنقلة بالعالم القروي، وتطوير صحة القرب وطب الأسرة، واعتماد مقاربة جديدة لصيانة البنيات والمعدات الطبية، مع إقرار إلزامية احترام مسلك العلاجات.

3. إرساء حكمة جديدة للمنظومة الصحية

تتوخى هذه الدعامة تطوير حكمة القطاع الصحي وترشيد استخدام بنياته وموارده المالية، من خلال تقوية آليات التقنين، وضبط عمل الفاعلين، وتعزيز الحكامة الاستشفائية، والتخطيط الترابي للعرض الصحي. كما تهدف هذه الدعامة إلى إحداث هيئات التدبير والحكمة، المتمثلة في: الهيئة العليا للتقنين المندمج للصحة، والوكالات الجهوية للصحة، والمجموعات الصحية الترابية.

4. إحداث نظام معلوماتي مندمج

اعتباراً لأهمية تطوير النظام المعلوماتي لمواكبة ورش التغطية الصحية الشاملة، ولتحقيق الحكامة المنشودة، سيتم إحداث نظام معلوماتي مندمج يسمح بجمع ومعالجة واستغلال كل المعلومات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية، بما فيها بالقطاع الخاص، وسيُمكن من التتبع الدقيق للمريض وتحديد وتقييم مسار العلاجات الخاص به، وذلك بالاعتماد على تدبير الملف الطبي المشترك مع تحسين نظام الفوترة بالمؤسسات الاستشفائية.

السيدات والسادة النواب المحترمين.

مع تجديد الشكر للأطعم الطبية والصحية التي ضحت وما تزال في مواجهة جائحة كوفيد-19، لا بد من التذكير بالمجهودات الكبيرة التي بذلتها الحكومة لتأهيل المنظومة الصحية الوطنية والرفع من قدراتها في ظل الظروف الاستثنائية لهذه الجائحة، من خلال دعم مواردها البشرية، وإمدادها بالإمكانيات المالية اللازمة. وهو ما مكن من تحقيق عدّة نتائج إيجابية، من أبرزها:

■ الاستجابة السريعة لمختلف متطلبات الوقاية ومكافحة الجائحة، عبر تعزيز المستشفيات بالأسرة والسوائل الطبية والمعدات الجديدة، خاصة أجهزة التنفس الاصطناعي، واقتناء عدّة تجهيزات تجاوزت ما تم اقتناؤه على مدى العشرية الأخيرة؛

■ تسريع وتيرة إتمام عدد من المؤسسات الاستشفائية الجديدة لضمان جاهزيتها ودخولها الخدمة سنة 2021، مما سيمكن من رفع الطاقة السريرية بـ 2.475 سرير إضافي؛

■ إعداد برنامج طموح خلال سنة 2021 لتأهيل قرابة 1.500 من وحدات الصحة الأساسية باعتبارها المدخل الأساس للولوج للخدمات الصحية.

II. مواصلة تحسين مجال الرعاية الاجتماعية

بالموازاة مع ورش تعميم التغطية الاجتماعية، تتابع الحكومة تطوير وتحسين خدمات الرعاية الاجتماعية باعتبارها مجالاً داعماً ومكملاً، في إطار منظورها الشامل للحماية الاجتماعية.

1. برامج الدعم الاجتماعي في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي

يموّل هذا الصندوق، الذي أُخِذَ سنة 2012 تحت اسم "صندوق دعم التماسك الاجتماعي"، والذي تم تغيير اسمه، وفق المادة 15 من قانون المالية لسنة 2021، إلى "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي"، جملة من البرامج لفائدة فئات في وضعية هشّة.

أ. برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشّة الحاضنات لأطفالهن اليتامى

في إطار تنزيل السياسة العمومية المندمجة للحماية الاجتماعية 2020-2030، وتطبيقاً لمقتضيات القانون 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي، سيكون هذا البرنامج من بين أول البرامج الاجتماعية للتحويلات النقدية المشروطة التي ستعتمد التسجيل وجوباً في السجل الاجتماعي الموحد للاستفادة والاستمرار في الاستفادة من الدعم، كما سيتم العمل على تبسيط المساطر والوثائق اللازمة للحصول على الدعم وتقليص آجال البت في الطلبات.

كما سيتم النظر في إمكانية إضافة فئات أخرى من النساء الأرامل ذوات الوضعيات الهشة، وذلك تدعيماً للنجاحات المحققة في إطار هذا البرنامج وترسيخاً لوقعه الإيجابي على الأسر المستفيدة منه، والتي نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر:

■ سجلت حصيلة هذا البرنامج منذ انطلاقاته إلى متم أكتوبر 2020 استفادة 106.675 أرملة من الدعم، 192.911 يتيم ویتيمة (147.089 متمدرس و12.000 في وضعية إعاقة). ووصل المبلغ الإجمالي للدعم 2,56 مليار درهم؛

■ بلغ حجم التحويلات النقدية 55 مليون درهما شهريا، تستفيد منها شريحة من الأسر المغربية التي اجتمعت فيها ظروف متنوعة للهشاشة: الفقر، الترمل، الیتيم، تكاليف التمدرس، الإعاقة...؛

■ مساهمة البرنامج في الوقاية من الهدر المدرسي، من خلال استفادة حوالي 176.000 يتيم ویتيمة بشكل مباشر من البرنامج.

ب. الدعم الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة

عرفت حصيلة الدعم لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة من صندوق دعم التماسك الاجتماعي نتائج مقدره في الفترة ما بين 2015 و2020، همت المجالات التالية:

■ اقتناء معينات تقنية وأجهزة تعويضية وبديلة بمبلغ 60 مليون درهم، استفاد منها 41.500 مستفيد شخص في وضعية إعاقة ضمنهم 40 % من الإناث.

■ تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، من خلال تخصيص ميزانية تقدر ب 680 مليون درهم برسم الفترة الممتدة من 2015 و2019، مكنت من استفادة 61147 طفل من الخدمات التربوية والتأهيلية والتكوينية والعلاجات الوظيفية داخل المؤسسات المتخصصة، وخدمات الإدماج المدرسي داخل المؤسسات التعليمية العمومية. ويصل متوسط الدعم لكل طفل ما يقارب 1110 درهم في الشهر.

■ تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث تم تمويل 1809 مشروع مدر للدخل، بغلاف مالي بلغ 75 مليون درهم.

- إحداث 78 مركزا لتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة موزعة على مختلف أقاليم المملكة، تقدم خدمات اجتماعية عمومية موجهة لهؤلاء الأشخاص وأسرههم (248.000 مستفيد).
- كما ينصب العمل على تنزيل مشروع نظام الدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك بناء على نتائج الدراسة التي قامت بها الوزارة الوصية، والتي خلصت إلى تحديد 13 خدمة اجتماعية يمكن أن يستفيد منها الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرههم في إطار هذا النظام، وكذا المستفيدين من كل خدمة حسب درجة الإعاقة، ويتم العمل حاليا على إعداد مسودة أولية لمشروع قانون لإرساء نظام الدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة.
- ومن جهة أخرى يتم الاشتغال على مشروع إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة تنفيذا لمقتضيات القانون الإطار رقم 97.13 التي تنص على تعريف جديد للإعاقة وإصدار "بطاقة خاصة" بالإعاقة، ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء مرجعية وطنية لتقييم الإعاقة، تكون دعامة أساسية لإصلاح ورش الحماية الاجتماعية الموجه لهذه الفئة، من خلال استهداف ناجع وترشيد أفضل للموارد.

2. برامج الرعاية والإدماج الاجتماعي

تواصل الحكومة أيضا دعم جملة من برامج الرعاية والإدماج الاجتماعي لفائدة بعض الفئات الأخرى.

أ. المساعدة الاجتماعية للأطفال في وضعية هشّة

من خلال مواصلة التدابير التالية:

- حماية ورعاية الأطفال في وضعية الشارع، حيث تم خلال فترة جائحة كورونا، التكفل ب 986 طفل، منهم 639 ذكور و347 إناث. كما تم إدماج 224 طفلا داخل أسرههم، وإيداع 360 طفلا ب 66 مؤسسة للرعاية الاجتماعية، و354 ب 51 فضاء للإيواء الاستعجالي المؤقت؛

- دعم الإسعافات الاجتماعية المتنقلة للأطفال في وضعية الشارع، حيث استفاد 632 طفلاً، منهم 166 من الإناث؛
- دعم مشاريع الجمعيات في مجال المساعدة الاجتماعية وإعادة إدماج الأطفال في وضعية الشارع؛
- مواكبة الشباب المقبلين على مغادرة مؤسسات الرعاية الاجتماعية بعد بلوغهم 18 سنة.

ب. حماية الأطفال من الاستغلال في التسول

تم خلال شهر دجنبر 2019 إطلاق خطة عمل لحماية الأطفال من التسول، استهدفت، في مرحلة أولى مدن الرباط وسلا وتمازة، ومكنت من معالجة حالات 142 طفل منذ انطلاق الخطة إلى غاية دجنبر 2020، وهي الخطة التي سيتم توسيع المجال الترابي لتنفيذها، لتشمل أربعة مدن جديدة وهي طنجة ومكناس ومراكش وأكادير.

ج. مشروع برنامج النهوض بكفالة الأطفال المهملين

تم في شهر مارس 2021 إطلاق مشاورات بشأن مشروع للنهوض بكفالة ورعاية الأطفال المحرومين من السند الأسري هو قيد الإعداد، يهدف إلى تقوية الإطار القانوني للكفالة وتحسين فعاليته، وتعزيز حماية الأطفال المحرومين من الأسرة، وتعزيز الوقاية ضد إهمال الأطفال، وتشجيع الأسر على الكفالة، وتحسين جودة التكفل بالأطفال في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتوفير المعرفة حول وضعية الأطفال المهملين.

د. البرنامج الوطني لزرع القوقعات الإلكترونية لفائدة الأطفال ذوي إعاقة الصمم

تم في شهر فبراير 2021 إطلاق البرنامج الوطني "نسمع" لزرع القوقعات الإلكترونية لفائدة الأطفال ذوي إعاقة الصمم"، ويستهدف هذا البرنامج في مرحلته الأولى أزيد من 800 طفل في وضعية إعاقة سمعية البالغين من العمر 5 سنوات أو أقل، المنحدرين من الأسر الفقيرة.

هـ. برامج أخرى للدعم الاجتماعي

- استفاد برنامج تيسير من اعتمادات مالية تصل إلى 5,73 مليار درهم، منها 4,83 مليار ما بين 2014 و2019 وحوالي 900 مليون درهم برسم سنة 2020.
- بالنسبة للتعليم الأولي، بلغت نسبة التمدريس في هذا السلك 72.5% برسم الموسم الدراسي المنصرم وقد يصل هذه السنة 77.2%، علما أن النسبة المستهدفة في إطار البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي حددت في 62%. وقد تحققت هذه النتيجة، لا سيما بفضل الدعم الذي تم تقديمه لتوسيع التعليم الأولي في المدارس العمومية بالعالم الحضري والعالم القروي.
- في مجال التربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة، تم تحويل 700 قسم إلى 1868 قسم مدمج، بخدمات تربوية وتأهيلية ملائمة، يستفيد من خدماتها أكثر من 8000 تلميذة وتلميذ في وضعية إعاقة، منهم 3500 يستفيدون من الدعم الاجتماعي؛
- على مستوى برامج التربية غير النظامية، سيصل عدد مراكز الفرصة الثانية الجيل الجديد 83 مركزا برسم الموسم الدراسي 2020-2021، ستوفر عروضاً تربوية وتكوينية استدرائية لفائدة 75000 من اليافعين غير الممدرسين؛
- بلغ عدد المستفيدين من المبادرة الوطنية مليون محفظة 4 مليون و575 ألف تلميذ وتلميذة برسم الموسم الدراسي 2020-2021، باعتمادات مالية إجمالية ناهزت 2,5 مليار درهم منذ انطلاق المبادرة سنة 2008 منها حوالي 500 مليون درهم برسم سنة 2021؛
- منذ انطلاق العمل بصندوق التكافل العائلي سنة 2010، عرف عدد المستفيدات منه تقدماً ملحوظاً بحيث بلغ 35.272 امرأة بمبلغ إجمالي قدره 368,31 مليون درهم إلى متم شهر يونيو 2020؛

■ بلغ عدد الطلبة الجامعيين الممنوحين خلال الموسم الدراسي الحالي 2020-2021 حوالي 200 ألف طالب. وبلغ عدد المتدربين بقطاع التكوين المهني الممنوحين 70 ألف ممنوح.

■ كما انتقل عدد الطلبة المستفيدين من التغطية الصحية الإجبارية من 70 ألفا سنة 2018 إلى حوالي 250 ألف سنة 2020، ثم 300 ألف مستفيد حاليا.

3. البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030 "مغرب التمكين"

أطلقت الحكومة برنامجا وطنيا مندمجا للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030، تعزيزا لاختيار المغرب الراسخ في التمكين القانوني والمؤسساتي للمرأة المغربية، وفق المقتضيات المؤسسة لمبدأ المساواة في الحقوق والحريات والسعي نحو المناصفة الواردة في دستور المملكة، وتحقيقا لهذه المبادئ على أرض الواقع.

ومن شأن هذا البرنامج الإسهام في:

- تعزيز فرص ولوج النساء المتساوي للعمل اللائق، مع توفير فرص الولوج والارتقاء المهني، من خلال التربية والتكوين؛

- تأهيل البيئة الملائمة الآمنة والمستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء وتوفير ضمانات لتيسير إقلاع ونجاح المقاولة النسائية ومواكبتها بولوج عالم الرقمنة وتملك وسائل التكنولوجيا الحديثة؛

- وأخيرا، الارتقاء بالوضعية الاقتصادية للمرأة القروية وتمكينها من وسائل الإنتاج وملكية الأراضي.

وقد تم الشروع في تفعيل هذا البرنامج من خلال إبرام عدة اتفاقيات شراكة مع مختلف الجهات، نذكر منها: جهة الداخلة وادي الذهب، وجهة تطوان الحسيمة، وجهة سوس ماسة، وجهة الشرق، وجهة فاس مكناس. وسيبلغ الغلاف المالي الإجمالي للمشاريع المجالية للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في وضعية صعبة بشراكة مع

مجالس الجهات وجمعيات المجتمع المدني حوالي 212 مليون درهم، يسهم القطاع الوصي فيها بحوالي 63 مليون درهم.

4. إصلاح مؤسسات الرعاية الاجتماعية

في إطار ملائمة مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع مقتضيات القانون رقم 65.15 المتعلق بهذه المؤسسات، فإن الوزارة الوصية منكبّة على إعداد مخطط شامل يرمي إلى تجويد الخدمات المقدمة بهذه المؤسسات من خلال تأهيل مواردها البشرية وبنياتها التحتية، سترصد لتنفيذه الموارد المالية الضرورية، وذلك بالموازاة مع إعداد النصوص التنظيمية اللازمة لدخول القانون حيز التنفيذ.

ويصل عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية المرخصة وفق مقتضيات القانون رقم 14.05، إلى غاية نهاية أبريل 2021، 1196 مؤسسة، يستفيد من خدماتها 105.736 مستفيدة ومستفيد.

5. تنظيم وهيكله مجال العمل الاجتماعي

في إطار تقنين مزاولة مهن العمل الاجتماعي وتطويره، سبق لمجلس الحكومة أن صادق، في مايو 2020، على القانون رقم 45.18 المتعلق بالعاملين الاجتماعيين، المنظم لمهنة العامل الاجتماعي، وتحديد شروط ممارستها، والصلاحيات الموكلة للعاملين الاجتماعيين، وشروط مزاولتهم لهذه المهن، وهو المشروع المعروض على مصادقة مجلسكم الموقر.

وسيتم العمل على تطوير منظومة التكوين وإعداد برامج للتكوين التأهيلي مثل برنامج "رفيق" الذي يهدف إلى تأهيل الأسر والعاملين الاجتماعيين في مجال التوحد.

السيدات والسادة النواب المحترمين،

ختاما، أود التأكيد على أن الحكومة معبأة لضمان حسن تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وفق مقاربة تستحضر مختلف أبعاد هذا المشروع الوطني المجتمعي الهام بما يحقق تطلعات صاحب الجلالة، حفظه الله، ويستجيب للانتظارات المشروعة للمواطنين والمواطنات، بربح رهان تعميم الحماية الاجتماعية على كافة فئات المجتمع المغربي.

ونحن واعون بحجم التحديات والرهانات التي يطرحها تنزيل هذا المشروع على الأرض، فيما يتعلق بضمان توازن الأنظمة الاجتماعية واستدامتها، وتعزيز نجاعتها وجودة خدماتها، وتحقيق أثرها المباشر على المواطنين والمواطنات المستهدفين منها، لكننا متفائلون بتحقيق المراد إن شاء الله بفضل القيادة الحكيمة لجلالة الملك حفظه الله، وانخراط وتعبئة كافة الفاعلين المؤسسيين والخواص، والشركاء الاجتماعيين، والمواطنين أنفسهم في تنزيل هذا الورش الوطني وتحقيق أهدافه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.